



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

المواجهة الجنائية لجريمة تداول منتجات
المستوطنات الصهيونية
"دراسة تحليلية"

سمر خالد حسن جمعة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ - 2018م

المواجهة الجنائية لجريمة تداول منتجات
المستوطنات الصهيونية

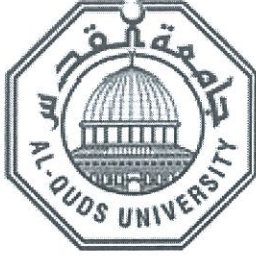
إعداد: سمر خالد حسن جمعة
بكالوريوس حقوق من جامعة النجاح الوطنية - فلسطين

إشراف أ.د. عبد الله الناجرة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
القانون الجنائي من كلية الحقوق/الدراسات العليا بجامعة القدس

القدس - فلسطين

1440هـ / 2018م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير القانون

اجازة الرسالة

المواجهة الجنائية لجريمة تداول منتجات المستوطنات الصهيونية
"دراسة تحليلية"

اسم الطالبة: سمر خالد حسن جمعة

الرقم الجامعي: 21520241

المشرف: د. عبدالله الناجرة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/12/19م من لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتواقيعهم:-

1. رئيس اللجنة: د. عبد الله الناجرة للتوقيع:
2. ممتحن داخلي: د. محمد فهاد الشلالة للتوقيع:
3. ممتحن خارجي: د. نضال عواودة للتوقيع:

القدس-فلسطين

1440هـ-2018م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

"وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ
تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا
تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ"

صدق الله العظيم

الأنفال: 60

إهداء

في ظل واقعا الفلسطيني المعاش والنشأة التي فرضت نفسها على يومياتنا وتفاصيل حياتنا، وتحت وطأة وسطوة الجراد الذي يمعن في انتزاع حقوقنا واقتلاعنا من أراضينا، وبعد ان استمعت إلى عشرات القصص وربما المئات منها عن النضال الوطني الفلسطيني والانتهاكات التي يمعن الاحتلال في تمريرها والتي طالت البشر والشجر وحتى الحجر،، فكان لكل ما سلف الاثر الاكبر الكبير في حياتي وتلقائياً وعلى فترة الانتماء للوطن ومقدراته قررت ان اتمرد على قانون القوة بقوة القانون، وعلى قاعدة كن مؤثر ولا تتأثر قررت أن أكون جزءاً من الحالة النضالية التي يخوضها شعبي وأتسلح بما يمنحني القدرة على الدفاع عن حقوقنا المشروعة والتي أقرتها كل المواثيق والأعراف القانونية والدولية ، وقررت أن أجعل من القانون سيفاً ومتراساً لأدافع به عن حقنا في الوجود، وأن لا شرعية للاحتلال ومستوطناته التي حرمت اراضينا علينا وحرمتنا من مقدساتنا ،وما رسالتي الا محاولة لمكافحة هذا السرطان الذي يتفشى في جسد الوطن والمواطن.

إقرار

أقر أنا معدة هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

اسم الطالبة: سمر خالد حسن جمعة

التوقيع:

التاريخ: 2018/12 /19م

شكر وتقدير

وإنني اذ احني هامتي الى من كانوا معي منذ اللحظة الاولى في تكوين احلامي وطموحاتي أشرف بإهدائهم خلاصة افكاري، فأليكم يا من حملتم طموحاتي وعززتم ثقتي وقدراتي والدتي ووالدي الاعزاء واثمن لكم عطائكم الذي لا ينضب واعاهدكم ان اكون كما تتمنون، وإلى كل من علمني وأرشدني ودعمني وساهم في تعزيز ثقافتي الوطنية أساتذتي الافاضل الذين كانوا لهم الاثر الكبير في مسيرتي التعليمية ولكل منهم شكر جزيل وأخص بالذكر مشرفي الفاضل الدكتور عبد الله النجاجة واستاذي العزيز المحامي مندي الاسطة واخيرا وهنا يقف القلم حائرا ويجف نزوله قبل ان يكتب كلمة الشكر والعرفان جند الخفاء وانصيف القلب لمن كنت حين احثو الخطا في مدرج الطموح يكفيني مؤونة الامان والاطمئنان .

الملخص

شهدت فلسطين في الآونة الأخيرة انتشار غير مسبوق لمنتجات وبضائع المستوطنات، والتي أغرقت الأسواق الفلسطينية، الأمر الذي يعتبر مرفوض بشكل كامل وعلى كافة الأصعدة، وذلك نظراً لأن هذه المنتجات تؤثر وبشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني والمنتج الوطني المحلي، كما وتشكل دعامة أساسية لوجود المستوطنات الصهيونية الغير شرعية على الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى أنها تعتبر غير مقبولة من ناحية وطنية وشعبية. ولذلك أصبح لزاماً علينا جميعاً الوقوف ضد هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما يدعو إلى تضافر كافة الجهود بما فيها الجهود الشعبية والجهود التشريعية والقضائية والتنفيذية والمؤسسات الاجتماعية، بلوغاً إلى الهدف المنشود في القضاء على هذه الظاهرة. ولا شك أن الدور الأهم في محاربة هذه الظاهرة ينطلق من وضع قواعد قانونية صارمة ضد مرتكبي جرائم تداول منتجات المستوطنات، ومن هذا المنطلق تدخل المشرع الفلسطيني وقام بدوره في صياغة تشريع يواجه هذه الظاهرة، وكان نتاج هذا التدخل صدور القرار بقانون رقم 4 لسنة 2010 لمكافحة وحظر تداول منتجات المستوطنات والمعدل بالقرار بقانون رقم 13 لسنة 2017. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة والتي هي بعنوان "المواجهة الجنائية لجريمة تداول منتجات المستوطنات الصهيونية" معالجة موضوع من أهم المواضيع على الساحة الفلسطينية، وقمنا بتقديم هذه الدراسة من خلال اتباع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي للنصوص القانونية الفلسطينية المتعلقة بمكافحة منتجات المستوطنات في فلسطين. وهدفت هذه الدراسة الى القاء الضوء على جريمة تداول منتجات المستوطنات الصهيونية في فلسطين، التعرف على سياسة التجريم والعقاب التي اتبعتها المشرع الفلسطيني في مواجهة هذه الجرائم، وتحديد مدى كفاية وفعالية الإجراءات المتبعة في مواجهة هذه الجرائم، والتعرف على الشروط الواجب توافرها لتحقيق عنصر التداول لمنتجات المستوطنات.

ولتحقيق ذلك، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين يسبقهما فصل تمهيدي، وقد خصصنا الفصل التمهيدي للحديث عن مفهوم الاستيطان بشكل عام، وقد شرحنا فيه تعريف الاستيطان ودوافعه السياسية والاقتصادية والأمنية، كما بينا فيه مشروعية الاستيطان في القانون الدولي من خلال استعراض الوضعية القانونية للأراضي الفلسطينية في القانون الدولي والاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي، وشرحنا فيه أيضاً الآثار السلبية المترتبة على وجود الاستيطان.

ثم تطرقنا في الفصل الأول إلى عدم مشروعية التداول لمنتجات المستوطنات في ظل عدم شرعية الاستيطان وفي ظل الشرعية الموضوعية لوجود نص يجرم التداول، وتحدثنا في المبحث الأول عن الشروط الواجب توافرها لتحقيق عنصر التداول لمنتجات المستوطنات الاسرائيلية، وبيننا فيه

الشروط المتعلقة بتصنيع المنتجات والشروط المتعلقة بالتعامل في منتجات المستوطنات في إطار الاسواق الفلسطينية ، وقد خصصنا المبحث الثاني للحديث عن ارتباط اداة التعامل بمنتجات المستوطنات بالإقرار بعدم مشروعية الاستيطان على الصعيد الدولي والداخلي وبيننا فيه في المبحث الأول المواقف الدولية من منتجات المستوطنات وقيمنا هذه المواقف، كما وبيننا في ذات المبحث تجريم المشرع الفلسطيني لجريمة التداول (الركن الشرعي) وتقدير ذلك، كما تناولنا في المبحث الثالث أركان جريمة التداول.

أما الفصل الثاني، فقد بحثنا فيه الاجراءات المتبعة في مواجهة جريمة تداول منتجات المستوطنات الإسرائيلية والعوامل المؤثرة في تداول منتجات المستوطنات من خلال الحديث عن سلطة اعضاء مأموري الضبط القضائي في مواجهة جريمة التداول، وإجراءات تحريك الدعوى الجزائية عن جريمة تداول منتجات المستوطنات، واختصاصات نيابة الجرائم الاقتصادية في جريمة التداول. كما وتحدثنا فيه عن العوامل المتعلقة بالوصف التجريمي والعقوبة المقررة على التداول من خلال بيان مدى امكانية انطباق الظروف المشددة والأسباب المخففة في إطار جريمة التداول. كما وتحدثنا في هذا الفصل عن واقع المنتج الفلسطيني البديل وعوامل تعزيز ثقة المستهلك به ودوره في جريمة التداول.

وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى عدد من النتائج، كان أهمها في أنه لا بد من التمييز ما بين المنتج المصنع في إطار المستوطنات، والمنتج الإسرائيلي الذي يتم تصنيعه داخل الكيان الصهيوني، كما ان الموقف الدولي من منتجات المستوطنات، هو موقف رافض لهذه المنتجات، كما ان جريمة التداول كغيرها من الجرائم لا بد لحدوثها توفر عدد من الأركان، ومن خلال هذه الدراسة وجدنا بأنه من الممكن تحقق السلوك السلبي في جريمة التداول، كما ان نيابة الجرائم الاقتصادية هي صاحبة الاختصاص في تحريك هذه الدعوى. وخلصنا كذلك إلى مجموعة من التوصيات لعل أهمها، ضرورة العمل على تفعيل المواقف الدولية بشأن جريمة التداول، وإعادة النظر في الصياغة التشريعية لنصوص القرار بقانون خاصة في العقوبات وفيما يتعلق بمفهوم التداول والتصرف بالمضبوطات، والدليل الصادر عن حماية المستهلك، كذلك نوصي بزيادة الدعم لجهاز الضابطة الجمركية، وسن تشريع يعمل على مكافحة الجرائم الاقتصادية وانشاء محكمة متخصصة للنظر في مثل هذه الجرائم، وكذلك العمل على دعم المنتج الوطني المحلي.

Criminal confrontation of the crime of trading products Zionist settlements

Prepared by: samar khaled Hassan jumaa

Supervisor: Abdullah Alnajjara

Abstract

Palestine has witnessed an unprecedented proliferation of goods and goods in the settlements, which have flooded the Palestinian markets, which is totally rejected at all levels, since these products have a significant impact on the Palestinian economy and the national product. Legitimacy on the Palestinian territories, in addition to being considered unacceptable on the national and popular sides. Therefore, it is incumbent on all of us to stand up against this dangerous phenomenon on the Palestinian economy, which calls for concerted efforts, including popular efforts and legislative, judicial and executive efforts and social institutions, to achieve the goal of eliminating this phenomenon. There is no doubt that the most important role in combating this phenomenon stems from the establishment of strict legal rules against the perpetrators of the crimes of the circulation of settlement products, and in this sense the Palestinian legislator intervened and played a role in drafting legislation against this phenomenon. The result of this intervention was the adoption of Law No. 4 of 2010 to combat and ban Trading settlement products. We have tried through this study, which is entitled "Criminal confrontation of the crime of trading the products of the Zionist settlements" to address one of the most important topics on the Palestinian arena, and we submitted this study by following the historical approach and descriptive and analytical approach to the Palestinian legal texts relating to the settlement products in Palestine. The aim of this study is to shed light on the crime of trading the products of the Zionist settlements in Palestine, to identify the policy of criminalization and punishment followed by the Palestinian legislator in dealing with these crimes and to determine the adequacy of the procedures followed in dealing with these crimes.

In order to achieve this, we divided this study into two chapters preceded by a preliminary chapter. We have devoted the introductory chapter to talk about the concept of settlement in general. We explained the definition of settlement and its political, economic and security motives, as well as the legitimacy of settlement in international law by reviewing the legal status of the Palestinian territories International law and Israeli

settlement in international law, and in which we also explained the negative effects of the existence of settlements.

In the first chapter, we discussed the conditions that must be met for the realization of the trading component of the products of the Israeli settlements and the conditions for the manufacture of the products and the conditions related to dealing in settlement products within the Palestinian markets. We devoted the second section to talk about the link between the condemnation of dealing with products of settlements by recognizing the illegality of settlement at the international and internal levels, and in it we discussed in the first part international attitudes regarding the products of the settlements and our values, In the same subject criminalize the Palestinian legislator for the crime of deliberation (the legal corner) and appreciate that, and dealt with in the third section of the crime of trading.

Chapter Two deals with the procedures used in dealing with the crime of trading the products of the Israeli settlements and the factors that influence the circulation of this crime by talking about the authority of the Judicial Control Officers in the face of the crime of deliberation, the procedures for initiating criminal proceedings for the crime of trading settlement products, Trading crime. We also discussed the factors relating to the delimitation description and the penalty to be dealt with by stating the applicability of aggravating circumstances and mitigating circumstances in the context of the crime of trading. In this chapter we also discussed the reality of the alternative Palestinian product and the factors that enhance consumer confidence and its role in the crime of trading.

At the end of this study we reached a number of results, the most important of which is that it is necessary to distinguish between the product manufactured in the framework of the settlements, and the Israeli product that is manufactured within the Zionist entity, and the international position of the products of the settlements is a rejection of these products, The crime of trading, like any other crime, must have a number of elements, and through this study we found that it is possible to investigate the negative behavior in the crime of trading, and the economic crimes prosecutor has the authority to move this case. We also concluded with a set of recommendations, most importantly, the need to activate the international positions on the crime of deliberation, review the legislative drafting of the provisions of the special law in penalties and the concept of trading and disposal of seizures, and the guide issued by consumer protection. , The enactment of legislation to combat economic crimes and the establishment of a specialized court to look into such crimes, as well as work to support the domestic national product.

فهرس المحتويات

أ	إقرار
أ	شكر وتقدير
ب	الملخص
د	Abstract
و	فهرس المحتويات
ط	المقدمة
ك	أهمية الدراسة ومبرراتها
ك	مبررات الدراسة
ل	أهداف الدراسة
ل	إشكالية الدراسة
م	منهجية الدراسة
م	حدود الدراسة القانونية
س	تقسيم الدراسة

1	الفصل التمهيدي: الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية
2	المبحث الأول: مفهوم الاستيطان ودوافعه
2	المطلب الأول: مفهوم الاستيطان الإسرائيلي
3	المطلب الثاني: دوافع الاستيطان الإسرائيلي
4	الفرع الأول: الدوافع السياسية
5	الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية
6	الفرع الثالث: الدوافع الأمنية
7	المطلب الثالث: مشروعية الاستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي
7	الفرع الأول: الوضعية القانونية للأراضي الفلسطينية في القانون الدولي
14	المبحث الثاني: الآثار السلبية المترتبة على وجود الاستيطان
14	المطلب الأول: المستوطنات الإسرائيلية ومشكلة المياه الفلسطينية
15	المطلب الثاني: المشاكل القانونية الناجمة عن إقامة المستوطنات
17	الفصل الأول عدم مشروعية التداول لمنتجات المستوطنات في ظل عدم شرعية الاستيطان
17	المبحث الأول: الشروط الواجب توافرها لتحقيق عنصر التداول لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية
17	المطلب الأول: الشروط المتعلقة بتصنيع المنتجات
18	الفرع الأول: ان يكون المنتج مصنعا في إطار المستوطنات
22	الفرع الثاني: ان يكون المنتج مقرر حضره من قبل المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك

28	المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالتعامل في منتجات المستوطنات في إطار الأسواق الفلسطينية
28	الفرع الأول: التعريف بالحيز الجغرافي للسوق الفلسطيني
30	الفرع الثاني: تقدير انتشار المنتجات الاسرائيلية في السوق الفلسطيني
34	المبحث الثاني: ارتباط ادانة التعامل بمنتجات المستوطنات بالإقرار بعدم مشروعية الاستيطان على الصعيد الدولي والداخلي
34	المطلب الأول: ارتباط ادانة التعامل بمنتجات المستوطنات بالإقرار بعدم مشروعية الاستيطان على الصعيد الدولي
35	الفرع الأول: مظاهر عدم مشروعية تداول منتجات المستوطنات على الصعيد الدولي
45	الفرع الثاني: تنامي دور الشركات الاسرائيلية في دعم منتجات المستوطنات
54	المطلب الثاني: ارتباط ادانة التعامل بمنتجات المستوطنات بالإقرار بعدم مشروعية الاستيطان على الصعيد الداخلي
55	الفرع الأول: تجريم المشرع الفلسطيني لجريمة تداول منتجات المستوطنات (الركن الشرعي)
61	الفرع ثاني: تقدير فعالية تنظيم المشرع الفلسطيني لجريمة التداول
67	المبحث الثالث: أركان جريمة التداول
68	المطلب الأول: الركن المادي لجريمة لتداول منتجات المستوطنات الصهيونية
69	الفرع الأول: عنصر الفعل في إطار مفهوم التداول (السلوك الإجرامي)
80	الفرع الثاني: عنصر النتيجة بالنظر لأشكالها في نطاق جريمة التداول
84	الفرع الثالث: عنصر السببية
86	المطلب الثاني: الركن المعنوي
88	الفرع الأول: قيام جريمة التداول على اساس القصد الجنائي
94	الفرع الثاني: مدى امكانية تحقق جريمة التداول في صورة الخطأ الجنائي غير المقصود
	الفصل الثاني: الاجراءات المتبعة في مواجهة جريمة تداول منتجات المستوطنات الإسرائيلية والعوامل
97	المؤثرة في تداول تلك الجريمة
97	المبحث الأول: الإجراءات المتبعة في مواجهة جريمة تداول منتجات المستوطنات
98	المطلب الأول: سلطة أعضاء الضابطة القضائية في مواجهة جريمة التداول
100	الفرع الأول: اختصاصات الضابطة الجمركية
107	الفرع الثاني: دور الضابطة الجمركية في متابعة قضايا تداول منتجات المستوطنات
115	المطلب الثاني: إجراءات تحريك الدعوى الجزائية عن جريمة تداول منتجات المستوطنات
116	الفرع الأول: السلطة المختصة بتحريك دعوى جريمة التداول
121	الفرع الثاني: اختصاصات نيابة الجرائم الاقتصادية في جريمة التداول
131	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في جريمة تداول منتجات المستوطنات
132	المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالوصف التجريمي والعقوبة المقررة على التداول
134	الفرع الأول: مدى امكانية انطباق الظروف المشددة في إطار جريمة التداول
139	الفرع الثاني: الظروف والاسباب المخففة
146	المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالمنتج البديل
147	الفرع الأول: واقع المنتج الفلسطيني البديل

151	الفرع الثاني: عوامل تعزيز الثقة في المنتج البديل ودوره في جريمة التداول
156	الخاتمة
158	أولاً: النتائج
163	ثانياً: التوصيات
168	المصادر والمراجع

المقدمة

إن موضوع الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، يمس الحياة العامة للسكان الفلسطينيين بكافة جوانبها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، كما أنه يتعلق بالفكر الصهيوني الذي يقود المشروع الاستيطاني، وهذا الفكر المتطرف الذي يحث اليهود على الاستيطان في فلسطين كونها جزءاً من الأرض التي منحهم الرب إياها "كما يعتقدون"، وبالتالي عليهم الاستيطان فيها وطرد الغرباء منها. وعلى الصعيد الداخلي، فإن السلطة الفلسطينية ما زالت حتى الان محافظة على موقفها الرفض للاستيطان الإسرائيلي منذ اتفاق أوسلو¹، ولكن الأهمية الحيوية للمستعمرات عند الصهاينة تفوق كل اعتبار في النزاع الدائر للسيطرة على الأراضي الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، والقاسم المشترك لكل الزعامات الصهيونية هو إقامة العوائق على الأرض في وجه الاستقلال الفلسطيني. وقد انطلقت العديد من النداءات الداعية الى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها، وجميعها دعت إلى مقاطعة فعلية في مختلف المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية والرياضية².

وفيما يتعلق بالمستوطنات الصهيونية ذاتها، فإن تداعيات وجودها على الأراضي الفلسطينية لم يتوقف على سلب ونهب تلك الأراضي وطرد سكانها منها ومخالفة الشرعية الدولية، بل ان هناك تداعيات أخرى خطيرة متعلقة بالمجال الاقتصادي، تتمثل في ضرب المنتج الفلسطيني واضعاف التاجر والمزارع الفلسطيني اقتصادياً، وذلك بسبب لجوء المواطن الفلسطيني لشراء المنتج الإسرائيلي وتفضيله على المنتج الفلسطيني، حيث تضم هذه المستوطنات العديد من المصانع والمنشآت المدعومة بقوة، والتي تحظى برعاية خاصة من قبل حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة، وذلك عن طريق العديد من الإجراءات التي تقوم بها تلك الحكومات لتسهيل وجود هذه المصانع والشركات في داخل المستوطنات، مثل اعفائها ضريبياً، وتقديم الحوافز المالية، وفتح المجال امامها لاستغلال خيارات

¹ اتفاق سلام وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن عام 1993.

² خالد الصويص، مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 25، 2011، ص798.